المبحث الثاني: مضمون الميزانية

من خلال تعريف الميزانية العامة نجد بأنها وثيقة تتضمن النفقات العامة والإيرادات العامة.

أولا: النفقات العامة:

1- **تعريف النفقة** : تعرّف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من أموالها بغرض تحقيق الأهداف العامة.

من خلال هدا التعريف نستخلص مجموعة من الخصائص تميز النفقة العامة عن غيرها:

الطابع النقدي : لا تعتبر نفقة عامة للدولة إلا إذا استخدمت الدولة مبالغ (نقدية) مالية من خزينتها و بالتالي يخرج عن النفقات العامة أعمال التسخير المجاني التي تستخدمها الدولة لتحقيق أغراض عامة وكذا الأعمال التطوعية التي يتقدم بها المواطنون.

الطابع العام *:* تتميز النفقات العامة بأنها الأموال المستخدمة من قبل الأشخاص العامة كالدولة والجماعات المحلية. أي التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة إلا أن هذه الصفة التي تعتمد على مقياس قانوني يشوبها الكثير من الغموض خاصة بعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما تترتب عنه تنازل الدولة في الكثير من الحالات عن امتيازاتها وعن سلطاتها في الأمر والنهي مما جعلها في نفس المرتبة مع الأفراد والأشخاص الخاصة حيث تخضع لنفس القانون الذي يخضع له الخواص.

نستنتج ما سبق أن النفقة لا تأخذ صفة العمومية إلا إذا مارست الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، امتيازات السلطة العامة وما دونها من الممارسات تخرج عن دائرة النفقات العامة.

تحقيق الأهداف العامة: لا توصف النفقة العامة كذلك إلا إذا كان الغرض من توفيرها تحقيق منافع عامة لجميع المواطنين وبالتالي تخرج عن النفقات العامة الأموال التي تصرفها الدولة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، التي تعد من قبيل الإساءة في استعمال الأموال العامة.

2 – تقسيم النفقات العامة حسب الطبيعة الاقتصادية:

قسم القانون العضوي 18-15 النفقات العامة حسب الطبيعة الاقتصادية إلى[1] :

1- **نفقات المستخدمين**. وهي النفقات التي تشمل مرتبات الموظفين المرسمين والمتربصين، التعويضات والمنح المختلفة، رواتب المستخدمين المتعاقدين، شبه الرواتب المقدمة للممتهنين، التكاليف الاجتماعية من منح عائلية واشتراكات الضمان الاجتماعي، معاش الخدمة والأضرار الجسدية وكذا المساهمة في الخدمات الاجتماعية.

2- **نفقات تسيير المصالح**. تشمل نفقات اقتناء وصيانة الأدوات والأثاث المكتبي، اقتناء وصيانة أجهزة الإعلام الآلي، نفقات النقل، نفقات اللوازم المكتبية، نفقات الصيانة والتنظيف، نفقات الألبسة للأعوان كذا نفقات النشطات الثقافية والرياضية.

3- **نفقات الاستثمار**. وهي نفقات التي تسمح بزيادة ثروة الشخص العام الذي يقدمها فهي لا تكتفي ببقائه دائما وإنما تطور من تجهيزاته وتغير من هيكله. هذه النفقات تساهم في زيادة الإنتاج الوطني والتوسع الاقتصادي. من أمثلتها:

- نفقات انشاء المستشفيات والمدارس.
- نفقات تجهيز المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- نفقات إنشاء السدود والجسور.
- نفقات دعم الاستثمارات مثل إنشاء الطرق المؤدية إلى مناطق الاستثمار.

4- **نفقات التحويل**. وهي الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة لبعض المنتجات أو المؤسسات، بالإضافة إلى نفقات المساعدة والتضامن، والمساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية. هذه النفقات لا تؤثر مباشرة في الإنتاج الوطني وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل الوطني. بموجب هذه النفقات، تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل. من أمثلتها:

- التدخلات العمومية والإدارية كالإعانات المقدمة للجماعات المحلية.

---

[1] - المادة 29 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

- الإسهامات الاقتصادية لبعض المصالح العمومية والاقتصادية.
- الاسهامات الاجتماعية كالإعانات المقدمة لمختلف صناديق المعاشات.

5- **أعباء الدين العمومي**. وهي النفقات المخصصة لتسديد ديون الدولة سواء نتجت هذه الديون عن الالتزامات المترتبة عليها من علاقتها مع الغير أو القروض التي عقدتها مع الغير.

6- **نفقات العمليات المالية**. في إطار العمليات المالية تقدم الدولة تخصيصات مالية لفائدة مختلف الحسابات الخاصة للخزينة، المفتوحة لتحقيق بعض المهام. الضرورية مثلا: صندوق تطوير مناطق الجنوب، صندوق المساعدة للحصول على الملكية في إطار البيع بالإيجار، صندوق حماية الساحل.. تقوم الدولة كذلك بتخصيصات مالية للبرنامج التكميلي لفائدة الولايات.

7- النفقات غير المتوقعة. وهي تخصيصات مالية تحت تصرف وزير المالية لمواجهة نفقات غير متوقعة في الميزانية العامة للدولة.